

هل قام الصائغ (ة) بدوره (ها) ؟ ملخص الموضوع

الصياغة التشريعية ليست ممارسة فنية فقط. فالصائغ هو مستشار للحكومة في الجانب التشريعي. يجب عليه أن يعمل ويتعاون بشكل وثيق مع الإدارة التي تصدر التعليمات والتأكد، بأكبر قدر ممكن، من أن التشريع يقوم على مبادئ قانونية صحيحة، ويجعل السياسة المرجوة فعالة، وأنه بقدر ما يكون واضحاً وقابلاً للفهم بقدر ما يكون قابلاً للتطبيق.

التعليق

يقدم الصائغون التشريعيون نوعاً متخصصاً من الخدمة القانونية. فالعلاقة الموجودة بين الصائغ والجهة التي تصدر التعليمات مماثلة لتلك الموجودة بين المحامي وموكله. إذ يجب على الصائغ أن يقدم الاستشارة والخدمات التحريية بطريقة مهنية وغير متحيزة. وليس من دور الصائغ أن ينفذ كل ما تريده الجهة التي تصدر له التعليمات، بأي ثمن. أحياناً، يجب على الصائغين أن يقولوا الحقيقة المكرهة أو يعرضوا مواطن الضعف التي تكتنف المشروع التشريعي. إن مثل هذا العمل لا يجعلهم دائماً محبوبين لدى الوزراء أو صناعات القرار، لكن هذا يعد جزءاً حتمياً من عملهم.

يتحمل الصائغ مسؤولية أوسع للتأكد، لفائدة الصالح العام، من أن التشريع على النحو الذي أصدره البرلمان أو صنعه الجهاز التنفيذي، في نهاية المطاف:

- يتوافق مع المبادئ القانونية الأساسية،
- يتوافق مع الخطوط التوجيهية،
- قابل للتطبيق وفعال،
- واضح ولا يكتنفه أي غموض،
- يصمد أمام أي تحد أو انتقاد معاكس في المحاكم،
- لا يفرض تكاليف لا طائل منها وغير معقولة للامتنال له.

يتضمن عمل الصائغ، نموذجياً، ما يأتي:

- تلقي ومراجعة التعليمات الواردة من الإدارة التي تصدر التعليمات،
- إثارة مسائل مع الإدارة المصدرة للتعليمات التي قد تبرز من التعليمات أو البحث عن استيضاح بعض المسائل،
- تقديم المشاريع المصاغة صياغة واضحة التي تجعل الغرض المنتظر من السياسة فعالاً،
- اقتراح حلول للمشاكل التي تبرز خلال عملية الصياغة،

المساعدة على حل المنازعات بين الدوائر الوزارية بشأن السياسة أو بعض الأحكام في مشروع معين،

- في حالة مشاريع القوانين، صياغة التعديلات لرفعها إلى لجان الانتقاء وخلال مرحلة انعقاد اللجنة العامة، والتأكد من أن النسخ المتفق عليها صحيحة تماماً، وأنها أدرجت التعديلات المقدمة خلال العملية البرلمانية،

- في حالة الأنظمة أو اللوائح القانونية، الإشهاد للوزير المسؤول بأن الأنظمة قد تم إيداعها بشكل صحيح.

الصياغة تقتضي التحكم في السياسة التي يتضمنها الاقتراح وفي خلفيته القانونية. كما تقتضي تناول علاقة ذلك بالتشريعات الأخرى والقانون العادي. وتقتضي، بشكل أساسي، وضع بنية لمشروع قانون أو أنظمة يكون منسجماً و منطقياً. فالبنية المعقولة ستساعد على تيسير القراءة والفهم، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام اللغة الواضحة. و يجب على الصائغ، حسب نوع التشريع، أن ينظر في ما إذا كان سيتم مساعدة القراء بإدراج ملخص يعطي نظرة شاملة عن مشروع القانون أو الأنظمة. وفي بعض الحالات، يكون من المناسب إدراج بعض الأمثلة - إما بصفة منفردة أو كجزء من نصه حكم معين - عن كيفية تنفيذ الأحكام الخاصة أو المعقدة. ويمكن للصائغ أن يبدي رغبته في بحث هذه المسائل مع الإدارة التي تصدر التعليمات، والحصول على آرائها.

صياغة التشريع تتأثر بعدد من المسائل الأخرى الموضوعة لضمان الانسجام عبر مجموعة من التقنيات، وتشمل:

ال قالب أو تصميم قوانين البرلمان والأنظمة القانونية، أي التخطيط المادي، شكل الطباعة، وحجم النص، والأوامر الثابتة لغرفة النواب، صياغة المراسيم والاتفاقيات.

الخطوات التوجيهية

يجب على الصائغ، لكي يصوغ تشريعاً قابلاً للتطبيق وفعالاً، أن يفهم الأهداف المرجوة من السياسة والأحكام الإدارية وغيرها، التي يتحتم إدراجها في التشريع من أجل تنفيذ السياسة.

ويجب على الصائغ أن يعمل بشكل بناء مع الجهات التي أصدرت إليه التعليمات، وأن يبحث عن الاستيضاح، كلما اقتضى الأمر ذلك، وأن يحاول إيجاد حلول للمشاكل التي تبرز خلال عملية الصياغة، وأن يساعد على حل الخلافات في وجهات النظر بين الإدارات.

غير أنه وفي الوقت ذاته، إذا رأى الصائغ أن السياسة أو بعض جوانب هذه السياسة، لا تتوافق مع المبادئ القانونية، أو أنها غير قابلة أو يمكن أن تكون غير قابلة للتطبيق، أو أنه تلقى تعليمات بصياغة أشياء لا تكون سهلة الفهم أو المنال، وجب عليه إثارة المسألة مع الإدارة المصدرة للتعليمات، وعند الاقتضاء، مع الوزير المعني والنايب العام. وفي الأخير، من مسؤولية الصائغ التأكد من أن المشروع فعال وواضح.

هل التشريع سهل الفهم والمنال؟

ملخص الموضوع

لكي يحظى التشريع بقبول المخاطبين به، يجب أن يستوفي بعض المعايير. يجب تطويره وفقاً لعمليات صحيحة، ويجب أن يعكس المبدأ القانوني، وأن يكون فعالاً من الناحية الفنية، وأن يكون سهل الفهم من قبل أولئك الذين ينطبق عليهم هذا التشريع.